

Nonperforming loans in Palestinian banks - analysis and treatment

Yasser Ahmed Shaheen

Palestine Ahliya University || Palestine

Rawan Hazem Shaheen

Abstract: The study aimed to identify the reality and causes of non-performing loans phenomenon in Palestinian banks and proposed mechanisms to address them. The researchers used the descriptive analytical approach, and they built a questionnaire as a study tool in addition to using secondary data published by the Palestinian Monetary Authority during the year 2019, and the study population consisted of (75) banks and branches, the population of the study population reached 450 employees. The study was conducted on a sample consisting of (190) employees and managers of facilities employees and bank managers and their branches, who were chosen in a systematic, stratified, random manner.

The results showed that there is an increase in the size and percentage of non-performing loans in the Palestinian banking sector during the study period, and that the most important reasons for faltering loans were related to the borrower himself, ranked first with an arithmetic average (3.74) and a relative weight (74.8%), followed by the causes of default related to the bank itself with an arithmetic average (3.02) and relative weight (60.4%), then the default causes that are outside the borrower's and the bank's control with an arithmetic average (2.99) and a relative weight (59.8%), and finally defaulting related to laws, regulations and laws with an average arithmetic (2.97) and relative weight (59.4%), arithmetic mean For the total score of the causes of default reached (3.18), with a percentage of (63.6%).

Based on the results, the researchers recommended: the necessity of establishing departments and divisions for dealing with nonperforming loans to ensure the study of the borrower in terms of the type of activity and how to use the loans, not to rely on guarantees only when granting the lending decision, and that he be dependent on the economic feasibility of the project and follow-up.

Keywords: Palestinian banking sector, banking default, mechanisms to reduce banking defaults.

القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية – التحليل والعلاج

ياسر أحمد شاهين

جامعة فلسطين الأهلية || فلسطين

روان حازم شاهين

الملخص: هدفت الدراسة للتعرف على واقع وأسباب ظاهرة القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية واليات مقترحة لعلاجها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما ببناء استبانة كأداة للدراسة بالإضافة لاستخدام البيانات الثانوية المنشورة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال العام 2019. تكون مجتمع الدراسة من (75) بنكاً وفرعاً، وبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (450) موظفاً، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (190) موظفاً ومديراً من موظفي التسهيلات ومدراء البنوك وفروعها، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية منتظمة.

أظهرت النتائج أن هنالك تزايد في حجم ونسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وأن أهم أسباب تعثر القروض كانت المتعلقة بالمقترض نفسه حيث احتلت المركز الأول بمتوسط حسابي (3.74) ووزن نسبي (74.8%)، يليها أسباب التعثر المتعلقة بالبنك نفسه بمتوسط حسابي (3.02) ووزن نسبي (60.4%)، ثم أسباب التعثر الخارجة عن إرادة المقترض والبنك بمتوسط حسابي (2.99) ووزن نسبي (59.8%)، وأخيراً أسباب التعثر المتعلقة بالأنظمة والتشريعات والقوانين بمتوسط حسابي (2.97) ووزن نسبي (59.4%)، وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب التعثر (3.18) بنسبة مئوية بلغت (63.6%).

بناءً على النتائج أوصى الباحثان: ضرورة إنشاء إدارات وأقسام خاصة بالتعامل مع القروض المتعثرة لتكفل دراسة المقترض من حيث نوع النشاط ومدى استمراريته، وكيفية استخدام القروض، وعدم الاعتماد على الضمانات فقط عند منح قرار الإقراض، وأن يكون القرار معتمداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع وأهمية متابعة.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، التعثر المالي، آليات علاج التعثر المصرفي.

1- المقدمة.

تعد ظاهرة تعثر القروض المصرفية بالمشكلة رغم أنها ليست بالجديدة بل هي موضوع قديم قدم التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو الأحجام المتزايدة في مبالغ ونسب التعثر في التسهيلات التي وصلت إليها والأسباب التي أدت إليها، إذ يعود اتساع الظاهرة إلى جملة من الظروف الخارجية لإدارة المؤسسة الاقتصادية نفسها، ولا داعي للحيرة إذ كان سبب التعثر راجع للبنك في حد ذاته، فكثيراً ما تقع البنوك ضحية أخطائها لقصور الدراسة الائتمانية أو عدم الالتزام بالمعايير الفنية لمنح الائتمان (شاهين وربيعي، 2019)

لا يقف تأثير ظاهرة التعثر على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل أضرارها إلى الاقتصاد الوطني بأكمله، على اعتبار أن الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها، ولا يزال ينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال ولفترة زمنية مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظراً لكون المصدر الرئيسي للائتمان هو البنك شاع تسميته بالائتمان المصرفي (بن مداني، 2017)

تصاعدت مؤخراً ظاهرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك، ولأن الأحوال الاقتصادية السائدة تعتبر سبباً من أسباب التعثر فإنه يتعين النظر إلى تلك الديون بصورة تحافظ على المصلحة المشتركة بين المدين والدائن، ولربما تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء البنوك، حيث بات من الواضح أنه ما من مصرف يتعرض لهذه الأزمة، إلا وكان عرضة في النهاية إلى الخسارة والمخاطرة العالية، مما يؤثر على سمعته التجارية ويؤدي به بالنهاية إلى انخفاض حجم الودائع بالنسبة للعملاء مما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة (حديدو، 2018).

يجمع المحللون والباحثون في المجال المصرفي على اعتبار التعثر المصرفي ظاهرة اقتصادية ترتبط بالبيئة المصرفية، انطلاقاً من مبدأ أن استخدامات أموال البنوك والمؤسسات المالية في التسهيلات الائتمانية تنطوي على المخاطر، حتى ولو كان من الممكن تقليل وإدارة المخاطر، إلا أن استقرار المستقبل ومسارات الاقتصاد أمر محفوف بالمخاطر، هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة المصرف تساهم في التعثر، لا يمكن لأي مصرف مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري تجنب حقيقة إمكانية وقوعه يوماً في التعثر (لزرقي، 2019).

الجهاز المصرفي الفلسطيني لم يكن بمنأى عن هذه الظاهرة، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الديون المتعثرة وارتفاع حجم مخصصاتها، لأهمية هذه

المشكلة بادر الباحثان لإعداد الدراسة، للوقوف على حجم الظاهرة، ومخاطر الديون المتعثرة التي لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني منها وتداعياتها وسبل التخفيف من أثارها السلبية.

2- مشكلة الدراسة:

إن ظاهرة تعثر القروض المصرفية في فلسطين ليست جديدة، غير أن الجديد فيها هو الأحجام التي وصلت إليها وتنوع أسبابها، حيث تشكل التسهيلات والقروض مجال الاستخدام والاستثمار الرئيس لأموال البنوك التجارية في فلسطين لأنها المجال الأكثر ربحية من الخيارات الأخرى، رغم أن التركيز كان على الإقراض للأغراض الاستهلاكية ما ساهم في إغراق الأسر والأفراد بقروض تفوق قدرتهم على السداد، مقابل الابتعاد الممنهج عن تمويل مشاريع القطاعين الزراعي والصناعي المنتجة. (شاهين ومطر، 2011).

بدأت سلطة النقد الفلسطينية كجهة إشراف ورقابة خلال عامي 2007-2008 سلسلة إجراءات بهدف إعادة هيكلة النظام المصرفي الفلسطيني، كان من أهم معالمها تعزيز الائتمان المحلي، وتشجيع البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية على توظيف المزيد من أموالها داخل هذه المناطق، عبر ضخها في سوق الائتمان "الإقراض". والمحلل لمعدلات زيادة القروض يمكنه ملاحظة أثر هذه الإجراءات في الزيادة المطردة لحجم الإقراض منذ العام 2007 وحتى الآن، فقد ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الفلسطينية بنسبة 335% بين عامي 2007 و2017، وارتفعت نسبة القروض الممنوحة خلال نفس الفترة بنسبة أكثر من 460%. وقد وصلت هذه المشكلة في التفافم خلال العام 2019 بسبب أزمة عدم انتظام رواتب موظفي القطاع العام الفلسطيني ومديونية الحكومة الفلسطينية. (بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أهم أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية، وما هي الآليات المقترحة للحد منها؟

3- أسئلة الدراسة:

- السؤال الرئيس الأول: ما هو واقع ظاهرة التعثر في البنوك الفلسطينية؟
- السؤال الرئيس الثاني: ما هي أسباب التعثر في البنوك الفلسطينية. ويتفرع عنه:
 1. ما أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك؟
 2. ما أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه؟
 3. ما أسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك؟
 4. ما أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين؟
- السؤال الرئيس الثالث: ما هي الآليات المقترحة لمعالجة ظاهرة التعثر أو الحد منها؟

4- أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع ظاهرة التعثر في البنوك الفلسطينية.
2. التعرف على أسباب التعثر (المتعلقة بالبنوك، والمتعلقة بالمقترض نفسه، والخارجة عن إرادة المقترض والبنك، والتي لها علاقة بالأنظمة والقوانين).
3. اقتراح الآليات الممكنة لمعالجة ظاهرة التعثر أو الحد منها.

5- أهمية الدراسة:

1. تستحوذ ظاهرة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض المختلفة، على الاهتمام الكبير على الصعيد الرسمي وقطاع الاعمال وكذلك الباحثين. لما لها من انعكاسات خطيرة على مجمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث ارتفاع حجم الديون المتعثرة في العامين الاخيرين، في القطاع المصرفي الفلسطيني ومؤسسات الإقراض المختلفة، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوضع الفلسطيني برمته.
2. يطمح الباحثان ان تسهم الدراسة في تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة وطرح الحلول الممكنة.

6- مصطلحات الدراسة:

القرض: Loan ذلك المنتج أو الخدمة التي يقوم بها البنك، أو مؤسسة الإقراض، أو أي شخص طبيعي أو معنوي ويسمى الدائن (بمنح شخص طبيعي أو معنوي آخر) ويسمى المدين (مبلغ من المال أو على شكل بضاعة مقابل تعهد المستفيد) يقوم المدين بتسديد أصل القرض خلال فترة محددة على دفعة واحدة أو عدة دفعات، ودفع فائدة أو عائد تحسب كنسبة مئوية من أصل القرض في حالة القرض التجاري أو بدون فائدة في حالة القرض الحسن. (ماس، 2016).

القروض البنكية: تلك الخدمات المقدمة للعملاء يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. (عبد الحميد ، 2018).

القروض المتعثرة: هي الديون غير العاملة، والتي اذا اهملت او لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها، واذا ما استمر اهمالها او عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة او هالكة او معدومة. (الامين، 2006)، (الظاهر 2007)

7- الإطار النظري

مفهوم القروض البنكية: يعتبر تقديم القروض من أهم العمليات البنكية، حيث يعتبر عن كل عملية منح الثقة من طرف البنك لربونه بناء على ضمانات مقدمة من طرف هذا الأخير، ويعتبر القرض البنكي صورة متطورة من خدمات الوساطة المصرفية وقد بدأت هذه الوساطة في شكل نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز. (مكحول، 2011)

تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها (عبد الحميد، 2018).

القرض يعني تسليف المال لإنفاقه على الاستثمار (الإنتاج أو الاستهلاك)، وهو يعتمد على عنصرين هما الثقة والمدة. وهو عبارة عن تقديم مبلغ معين من المال دفعة واحدة من قبل المصرف إلى العميل (ناصر، 2012).

أهمية القروض البنكية:

- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولهذا تتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل دفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، وقد يسمح أن يتم عن طريقه التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود.

- يلعب الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم إشباع كلي.
 - يلعب الائتمان دوراً كبيراً أيضاً فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل، إذا كان المعدل الائتماني ضئيلاً ويرتفع إذا كان كبيراً (عثمان، 2013).
 - اعتبار القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته لذلك تتولى البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة.
- توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المصرفية المتعثرة منها: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الحرجة، الديون غير العاملة الديون الصعبة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون المشكوك في تحصيلها، إلا أن أكثرها شيوعاً في اللغة العربية هي القروض المتعثرة، القروض غير العاملة. (ابو ديه، 2016)

مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها:

أولاً: مفهوم القروض المتعثرة: تختلف تسمية القروض المتعثرة من تعريف لأخر فهي تسمى الديون المجمدة والديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة والديون الحرجة، والديون المشكوك فيها ويمكن تعريفها كما يلي:

قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة، وقروض لتدعيم الطاقة الانتاجية كإجراء للمعدات، المواد الخام للإنتاج (هيكل عجمي، 2019). كما عرفها عثمان (2013) بأنها عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون أن درجة مخاطره أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني. من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثين تعريف القروض المتعثرة بالديون التي عجز فيها المقترضون عن السداد بعد تاريخ استحقاقها، حيث نتيجة لعدم استردادها وجب على البنك أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها.

أسباب تعثر القروض

إن الرؤية الاقتصادية في علاج مشكلة تعثر القروض المصرفية تكمن في تحديد ومعرفة الأسباب التي أدت بالديون إلى التعثر، فالتعثر ليس نتاج لحظي ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعلت عبر المراحل الزمنية، تطول أو تقصر لكنها تؤدي إلى الحالة التي أصبح عليها المقترض من عدم قدرته على سداد التزاماته. إن الطرفين الرئيسيين في عملية الائتمان هما: البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى، لذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجماً عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما، لذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في ثلاث مجموعات: (زايد، 2006)

1. أسباب متعلقة بالمقترض: خلل في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول، استخدام قروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع الاستثمارات ذات عائد طويل الأجل، أخلاق العميل ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة، عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره، وفاة العميل وقيام الورثة وإنفاقهم الترفيهي الغير محسوب من أموال المنشأة المقترضة، دخوله في أنشطة لا معرفة له بها دون علم البنك، واستخدامه تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة

- تشتمل على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة، عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل أو أثناءه أو استخدام التمويل في غير الغرض الموجه إليه. (هبال، 2012)
2. أسباب متعلقة بالبنك: اعتماد البنك عند اتخاذ قرار منح التسهيلات على معيار الربحية أكثر من معيار المخاطرة، خطأ في تقدير الضمانات، السماح للعميل استعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال المستندات المطلوبة، عدم مراجعة البنك شهرياً على الأقل لحركة حساب العميل، فقدان أو قلة المتابعة الجدية للمشروع الممول مع غياب بيانات دورية عن سير أوضاعه، قصور الدراسة الائتمانية المعتمدة في منح التسهيلات.
3. الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية: الأسباب التي تخرج عن إرادة كل من البنك والمقترض إذ أنهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها وتشمل الجوانب التالية كما أوردها: تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ، القوة القاهرة كانقطاع الرواتب أو الأحداث المفاجئة، عدم الاستقرار الأمني والسياسي، صغر حجم السوق وتأثره بالظروف المحيطة، نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها، ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على البنوك، المنافسة. (عبد الجواد، 2007)

طرق علاج القروض المتعثرة:

- اكتشاف المشكلة: مراجعة ملف المقترض وكافة المستندات المتعلقة به، وذلك بهدف تحديد موقف المصرف واتخاذ خطوات لمعالجة وثائق ومستندات المصرف المتعلقة بالقرض في حال وجود أخطاء، وهنا يجب فحص مستندات القرض ومراجعة شروطها وبنودها وبالتالي التأكد من توقيها حسب الأصول، كما يجب تحديد حقوق كل من المصرف والمقترض وتحديد الأساليب التي يتخذها المصرف من أجل تحصيل حقوقه، وكذلك يجب مراجعة السجلات الرسمية للتأكد من صحة التوثيق والتسجيل، والتأكد من سريان الكفالات ومدى الزاميتها
- ويورد سعيد (2008) أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها علاج القروض المتعثرة كما يلي:
- 1- تصفية الدين: عندما لا تعد مقومات الاستمرار مهما اتخذت من خطوات تصويبية، يكون القرار هو التصفية أي من صورها القانونية وبطبيعة الحال لا تلجأ البنوك إلى هذا البديل إلا أن يتأكد البنك من النواحي التالية:
- لا يوجد سبيل إلى المعالجة أو الإصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل، حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأحد أقسامها وأنها حاکمة لنشاط العميل ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها.
 - أن النشاط الذي يمارسه العميل قد وصل إلى مرحلة الإنحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش مرة أخرى وأن العميل لا تتوافر لديه القدرة والخبرة في التحول إلى نشاط أكثر رواجاً ونجاحاً.
- 2- تسوية الدين: المشروع الذي يتوافر لديه مقومات الاستمرار بعد إقالته من تعثره وعادة ما يكون المشروع مستمر في النشاط ولكن بدرجة من درجات التعثر إما لقصور الهيكل التمويلي أو الفني أو الإداري، وهناك عدة أساليب يمكن الأخذ بها عند تسويات هؤلاء العملاء والأصل في التسوية (عبد الحميد، 2018).

نبذه عن القطاع المصرفي الفلسطيني

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس حول العالقات التجارية بني السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل في العام 1994 من أجل تنفيذ وتنظيم السياسات النقدية في فلسطين، وصل عدد البنوك في فلسطين إلى 22 بنك و162 فرع في نهاية عام 2007 مقسمة إلى 11 بنك وطني، 3 منها بنوك اسلامية 11 بنك أجنبي. يبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين وفق بيانات سلطة النقد نهاية العام 2019. 14 مصرفاً، تقسم إلى: 7 مصارف

محلية فلسطينية المنشأ، 7 مصارف وافدة. 11 مصرفاً تجارياً وثلاث مصارف إسلامية. بلغ عدد فروع تلك المصارف، 318 فرعاً ومكتباً. (جمعية البنوك الفلسطينية 2018).

اما اخر المؤشرات عن القطاع المصرفي الصادرة عن جمعية البنوك الفلسطينية 2018.

مجموع الموجودات: ارتفاع بـ 152 مليون دولار (1%) لتصل إلى 5.15 مليار دولار، وصافي التسهيلات المباشرة: ارتفاع بـ 289 مليون دولار (4%) لتصل إلى 2.8 مليار. مجموع المطلوبات: ارتفاع بـ 169 مليون دولار (1%) لتصل إلى 7.13 مليار، ودائع العملاء: ارتفاع بـ 242 مليون دولار (2%) لتصل إلى 2.12 مليار، مجموع حقوق الملكية: انخفاض بـ 17 مليون دولار (1%) لتصل إلى 7.1 مليار دولار رأس المال المدفوع: انخفاض بـ 16 مليون دولار (1%) لتصل إلى 1.1 مليار دولار الفوائد الدائنة: ارتفاع بـ 44 مليون دولار (8%) لتصل إلى 614 مليون دولار، الفوائد المدينة: ارتفاع بـ 11 مليون دولار (10%) لتصل إلى 113 مليون دولار مجموع الايرادات: ارتفاع بـ 44 مليون دولار (7%) لتصل إلى 711 مليون دولار مجموع المصاريف: ارتفاع بـ 38 مليون دولار (9%) لتصل إلى 478 مليون دولار الارباح قبل الضرائب: ارتفاع بـ 6 مليون دولار (3%) لتصل إلى 232 مليون دولار صافي الارباح: ارتفاع بـ 8 مليون دولار (5%) لتصل إلى 176 مليون دولار. إجمالي التسهيلات المباشرة: ارتفاع بـ 406 مليون دولار (5%) لتصل إلى 4.8 مليار دولار، إجمالي عدد حسابات التسهيلات المباشرة: ارتفاع بـ 31 ألف حساب (7%) لتصل إلى 502 ألف، حساب التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص: ارتفاع بـ 566 مليون دولار (9%) لتصل إلى 1.7 مليار دولار، التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع العام: انخفاض بـ 159 مليون دولار (11%) لتصل إلى 3.1 مليار دولار، القروض الممنوحة: ارتفاع بـ 381 مليون دولار (6%) لتصل إلى 9.6 مليار دولار، عدد حسابات القروض الممنوحة: ارتفاع بـ 3 ألف حساب (1%) لتصل إلى 188 ألف، حساب إجمالي تمويلات المصارف السلمية: ارتفاع بـ 192 مليون دولار (16%) لتصل إلى 4.1 مليار دولار، عدد حسابات تمويلات المصارف السلمية: ارتفاع بـ 38 ألف حساب (41%) لتصل إلى 130 ألف، حساب التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار: ارتفاع بـ 301 مليون دولار (8%) لتصل إلى 9.3 مليار دولار، عدد حسابات التسهيلات بعملة الدولار: ارتفاع بـ 504 حساب (4.0%) لتصل إلى 144 ألف حساب، التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية: ارتفاع بـ 443 مليون دولار (6%) لتصل إلى 5.7 مليار دولار، التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة: انخفاض بـ 37 مليون دولار (4%) لتصل إلى 949 مليون دولار، تمويل قطاع السياحة: ارتفاع بـ 24 مليون دولار (35%) لتصل إلى 93 مليون دولار، تمويل قطاع النقل والمواصلات: ارتفاع بـ 10 مليون دولار (34%) لتصل إلى 39 مليون دولار. قيمة الشيكات المقدمة للتقاص: انخفاض بـ 3.2 مليار دولار (16%) لتصل إلى 7.12 مليار دولار، عدد الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاع بـ 81 ألف شيك (1%) لتصل إلى 6 مليون شيك، قيمة الشيكات المرتجعة: انخفاض بـ 29 مليون دولار (2%) لتصل إلى 1.1 مليار دولار، عدد الشيكات المرتجعة: ارتفاع بـ 31 ألف شيك (4%) لتصل إلى 766 ألف شيك، قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد: انخفاض بـ 8 مليون دولار (1%) لتصل إلى 1 مليار دولار، عدد الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد: ارتفاع بـ 13 ألف شيك (2%) لتصل إلى 661 ألف شيك، قيمة الشيكات المرتجعة من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (9%)، قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (8%)، نسبة قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد من قيمة الشيكات المرتجعة (86%). (بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 2018).

8- الدراسات السابقة:

شاهين وربيعي (2019) بعنوان: القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها وسبل علاجها

هدفت الدراسة التعرف على واقع القروض المتعثرة الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض المرخصة والعاملة في فلسطين، وأسباب تعثر هذه القروض، واقتراح آليات للحد من ظاهرة التعثر وعلاجها. استخدم المنهج الوصفي الاستكشافي، والبيانات الثانوية المنشورة عن سلطة النقد الفلسطينية لحجم الاقتراض والتعثر في شركات الإقراض. أهم النتائج: القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض الفلسطينية هي ظاهرة ملحوظة، وأهم أسبابها هو منح المقترضين قروض والتزامات شهرية تفوق دخلهم الشهري، وتقديم المقترضين بيانات مالية غير حقيقية تبالغ في تقييم دخلهم، وتعرض القرار الائتماني عند المنح لضغط المنافسين. المقترحات: عدم منح المقترضين قروض يترتب عليها اقساط شهرية تفوق قدرتهم على السداد، المتابعة للمقترضين وارشادهم منذ لحظة منح القرض لغاية التحصيل الكامل، وضرورة التأكد من ان القروض المقبولة قد صرفت في الغايات الممنوحة لأجلها.

حديديو (2018) بعنوان: إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية.

هدفت الدراسة التعرف لكيفية إدارة القروض المتعثرة وأهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات البنكية في القطاع المصرفي بالجزائر، وتم اختيار البنوك الجزائرية كعينة للدراسة من أجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة القروض المتعثرة. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب التعثر هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة في منح القروض، وعدم الكفاءة الإدارية للمقترض، وفشل المشروع الممول.

أبيش (2015) بعنوان: إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية: حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

هدفت هذه الدراسة إلى كيفية إدارة القروض المتعثرة، وأهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري، وعلى هذا الأساس تم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بتقرت كعينة للدراسة من أجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة القروض المتعثرة، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي للجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. وقد خلصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب التعثر هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة في منح القروض، وعدم الكفاءة الإدارية للمقترض، وفشل المشروع الممول.

شاهين ومطر (2011) بعنوان "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين

هدفت الدراسة للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتميز بين المتعثرة والغير متعثرة. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية وتم التوصل إلى: ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للمصارف المعدة وفقا للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

التعقيب: حاولت الدراسات السابقة إعطاء فكرة مفصلة عن ظاهرة الديون المتعثرة، ولوحظ أن جميع الدراسات السابقة كشفت عن بعض الأسباب وكانت طبيعة سياسة البنك في قراره منح الائتمان وهي الأسباب المهمة، وأخرى تتعلق بالعميل من حيث قوة أو ضعف مركزه المالي، وأسباب إدارية ترجع إلى أخطاء فنية من قبل العاملين في إدارة البنك. تشابهت الدراسة الحالية مع كثير من الدراسات السابقة التي تناولت القروض المتعثرة في البنوك التجارية وآليات علاجها، كدراسة ابراهيم (2017)، رغم ان دراسة شاهين وربيعي (2019) أجريت على مؤسسات الإقراض في فلسطين. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة شاهين وربيعي (2019)، ودراسة حديديو (2018)، ودراسة ابراهيم (2017)، ودراسة أبيش (2015) في استخدام المنهج الوصفي وبعض النتائج.

9- منهج الدراسة:

- استخدم الباحثان المنهج الوصفي الاستكشافي، بهدف تجهيز البيانات للإجابة على التساؤلات بهدف التعرف على " القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية واستكشاف الليات مقترحة لمعالجتها.
- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي التسهيلات بالإضافة لمديري البنوك ومديري الفروع. بلغ عددها (75) بنكاً وفرعاً، وتم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لسلطة النقد، وبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (450) موظفاً في البنوك المذكورة.
 - عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية طبقية منتظمة من موظفي التسهيلات ومدراء الفروع والمدراء العامون في البنوك العاملة، وكان عدد أفراد العينة (207) موظفاً ومديراً، تم تحديد العينة من خلال موقع Service System. وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة، وقد بلغ عدد الاستبانة المستردة (196) استبانة، استبعدت (6) استبانة غير صالحة للتحليل.
 - أداة الدراسة: قام الباحثان ببناء استبانة بعد الرجوع لدراسة شاهين وربيعي (2019)، ودراسة بن مداني (2017)، تكونت الاستبانة من: القسم الأول البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة. القسم الثاني من معايير لقياس أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك، والتي لها علاقة بالمقترض نفسه، والتي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك، والتي لها علاقة بالأنظمة والقوانين، وآليات مقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه.
 - صدق الاداة: للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين، وذلك من أجل التوصل إلى الصدق الظاهري للمقياس، كما تم التحقق من صدق المقياس بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لكل فقرة من فقرات المجال الذي تنتهي إليه مع الدرجة الكلية للمجال.
 - الثبات: قامت الباحثان بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وكذلك تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وذلك كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): معاملات الثبات لأدوات الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا		التجزئة التصفية
		معامل الثبات	معامل الارتباط	
أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك	16	0.711	0.631	معامل سيرمان براون المصحح
أسباب تعثر القروض والتي لها علاقة بالمقترض نفسه	9	0.682	0.411	
أسباب التعثر والتي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك	8	0.735	0.612	
أسباب التعثر والتي لها علاقة بالأنظمة والقوانين	6	0.709	0.617	
آليات مقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه	11	0.711	0.566	
الدرجة الكلية للمقياس	50	0.865	0.689	

10- عرض النتائج ومناقشتها.

- السؤال الرئيس الأول: ما هو واقع التعثر في البنوك الفلسطينية؟

جدول (2): التسهيلات الممنوحة من البنوك حسب النشاط الاقتصادي، 2014-2017 (مليون دولار)

التسهيلات المتعثرة				التسهيلات القائمة				القطاع
2017	2016	2015	2014	2017	2016	2015	2014	
16.8	16.9	14.0	19.8	180.0	184.3	173.7	130.0	الإشاءات والعقارات
42.5	30.0	30.6	39.0	757.5	525.8	528.8	470.7	التجارة
17.6	18.7	18.0	13.0	215.5	132.4	133.9	116.9	الصناعة والتعدين
1.1	5.1	3.9	1.3	33.7	24.4	19.6	15.5	الزراعة
10.1	7.1	6.2	5.4	125.0	110.8	113.2	90.3	الخدمات والمرافق العامة
1.4	0.8	2.7	1.3	24.4	13.1	10.4	5.7	القطاع العام
0.0	0.3	2.6	1.1	16.9	12.8	14.2	17.7	القطاع المالي
0.4	0.8	1.3	10.7	10.2	6.2	4.9	11.1	السياحة
90.0	79.6	79.4	91.7	1,363.2	1,009.9	998.7	857.9	المجموع

حجم التعثر الاجمالي					حجم التسهيلات الكلية				
2018	2017	2016	2015	2014	2018	2017	2016	2015	2014
337.28	321.41	206.31	163.46	122.80	8432.3	8026.0	6871.9	5824.7	4895.1

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية 2018 (<http://www.pma.ps/Default.aspx>)

يتضح من خلال الجدول (2) أن تحليل المخاطر ذات العلاقة بالمحفظة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يبين تراجع نسبة التعثر في العام (2017) إلى (6.6%) من إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة لهذا القطاع مقارنة مع (7.9%) في العام (2016)، علماً بأن قيمة القروض المتعثرة لهذا القطاع قد بلغت (90.0) مليون دولار. لكن من ناحية ثانية ورغم أن نسبة التعثر في المحفظة الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع تشكل نحو (1.4%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص المقيم في العام (2017) مقارنة مع (1.5%) في العام (2016) إلا أنها تشكل نحو (48.4%) من إجمالي الائتمان المتعثراً لدى المصارف البالغ (186.0) مليون دولار في نهاية العام (2017) مقارنة مع (53.2%) في العام (2016). أما على مستوى التسهيلات الاجمالية ونسبة التعثر منها، فقد تراوحت نسبة التعثر منها من 2.21% سنة 2014 ووصلت إلى ما يقارب 4% في العام 2018.

- السؤال الرئيس الثاني: ما أهم أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية؟

جدول رقم (3): المؤشرات الاحصائية الوصفية لأسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية.

م	الأسباب المؤدية لتعثر القروض في البنوك الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
2	أسباب تعثر القروض والتي لها علاقة بالمقترض نفسه	3.74	0.42	74.8	1	كبيرة
1	أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك	3.02	0.39	60.4	2	متوسطة

م	الأسباب المؤدية لتعثر القروض في البنوك الفلسطينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
3	أسباب التعثر والتي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك	2.99	0.50	59.8	3	متوسطة
4	أسباب التعثر والتي لها علاقة بالأنظمة والقوانين	2.97	0.59	59.4	4	متوسطة
	الدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية	3.18	0.48	63.6		متوسطة

تشير المعطيات في الجدول (3) أن أهم أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية كانت الأسباب المتعلقة بالمقترض نفسه حيث احتلت المركز الأول من حيث أسباب تعثر القروض بمتوسط حسابي بلغ (3.74) وبوزن نسبي بلغ (74.8%)، وجاء في المركز الثاني أسباب التعثر المتعلقة بالبنوك بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبوزن نسبي بلغ (60.4%)، وحلّ في المركز الثالث أسباب التعثر التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك بمتوسط حسابي بلغ (2.99) وبوزن نسبي بلغ (59.8%)، وجاء في المركز الرابع والأخير أسباب التعثر المتعلقة بالأنظمة والقوانين بمتوسط حاسب بلغ (2.97) وبوزن نسبي بلغ (59.4%). وقد تبين أن أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض (3.18) بنسبة مئوية بلغت (63.6%).

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك؟

جدول رقم (4): المؤشرات الاحصائية الوصفية لمعرفة أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
9	تغليب الضمانة على مصدر السداد	3.24	1.32	64.8	1	متوسطة
15	ضعف الامكانيات البشرية التي لا تكفي لإجراء الدراسات اللازمة حول العميل وقدرته على السداد	3.21	1.30	64.2	2	متوسطة
10	الخضوع في القرار الائتماني لضغط المنافسين	3.20	1.38	64.0	3	متوسطة
6	عدم التأكد من استعلام سلطة النقد الخاص بالعميل.	3.12	1.39	62.4	4	متوسطة
4	قلة الخبرة لدى موظفي التسهيلات	3.09	1.34	61.8	5	متوسطة
5	تدخل الإدارات العليا في القرار الائتماني	3.08	1.38	61.6	6	متوسطة
16	قيام البنوك بمنح قروض كبيرة دون مراعاة لعامل المخاطرة	3.03	1.50	60.6	7	متوسطة
8	صرف مبلغ القرض دفعة واحدة وليس على دفعات	3.02	1.50	60.4	8	متوسطة
2	عدم معرفة وتأكيد البنوك الغاية الحقيقية من القرض	2.98	1.44	59.6	9	متوسطة
1	عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة في منح القروض	2.97	1.46	59.4	10	متوسطة
11	قلة المتابعة في تحصيل الأقساط	2.94	1.45	58.8	11	متوسطة
14	السياسات الائتمانية المعمول بها حالياً غير كافية مما يزيد من نسبة التعثر	2.91	1.41	58.2	12	متوسطة
13	غياب التقييم المستمر والمتابعة للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة	2.89	1.46	57.8	13	متوسطة
7	صرف التسهيل قبل استكمال شروط الموافقة الائتمانية	2.89	1.45	57.8	14	متوسطة
3	عدم كفاية عدد الموظفين في دوائر التسهيلات	2.88	1.40	57.6	14	متوسطة
12	سوء في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من قبل العميل	2.81	1.38	56.2	15	متوسطة
	الدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك	3.02	1.41	60.4		متوسطة

تشير المعطيات في الجدول (4) أن أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك (3.02) بنسبة مئوية بلغت (60.4%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.81 - 3.24). ويتضح من الجدول (4) أن الفقرات (13)، (19)، (14) قد حصلت على أعلى ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: تغليب الضمانة على مصدر السداد، ضعف الامكانيات البشرية التي لا تكفي لإجراء الدراسات اللازمة حول العميل وقدرته على السداد، الخضوع في القرار الائتماني لضغط المنافسين. في حين أن الفقرات (16)، (7)، (11)، (17) قد حصلت على أقل ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: سوء في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من قبل العميل، عدم كفاية عدد الموظفين في دوائر التسهيلات، صرف التسهيل قبل استكمال شروط الموافقة الائتمانية، غياب التقييم المستمر والمتابعة للتغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة.

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه؟

جدول رقم (5): المؤشرات الاحصائية الوصفية لمعرفة أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	عدم تقديم بيانات صحيحة من قبل العميل طالب القرض	3.86	1.17	77.2	1	كبيرة
4	تقديم بيانات وأوراق غير صحيحة عند طلب القرض	3.81	1.18	76.2	2	كبيرة
9	اعطاء العلاقات الشخصية دورا بمنح القروض للعملاء	3.78	1.18	75.6	3	كبيرة
3	سوء الإدارة المالية لدى المقترض	3.78	1.21	75.6	4	كبيرة
8	عدم قدرة العميل على تشغيل مبلغ القرض الممنوح في النشاط الذي قام باقتراض المبلغ من أجله.	3.77	1.17	75.4	5	كبيرة
2	عدم استغلال القرض في الغرض الممنوح من أجله	3.69	1.21	73.8	6	كبيرة
7	الاعتماد على سمعة ومعرفة العميل دون اجراء التحليل الائتماني بشكل علمي.	3.66	1.12	73.2	7	متوسطة
6	انحراف في سلوكيات المقترض الاجتماعية	3.66	1.19	73.2	8	متوسطة
5	ارتفاع الالتزامات على العملاء والاقتراض من أكثر من جهة	3.62	1.24	72.4	9	متوسطة
	الدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه	3.74	1.19	74.8		كبيرة

تشير المعطيات في الجدول (5) أن أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه كانت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه (3.74) بنسبة مئوية بلغت (74.8%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.62 - 3.86). ويتضح من الجدول (5) أن الفقرات (1)، (4)، (3) حصلت على أعلى ثلاثة مراكز لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه، تمحورت الفقرات حول: عدم تقديم بيانات صحيحة من قبل العميل طالب القرض، تقديم بيانات وأوراق غير صحيحة عند طلب القرض، سوء الإدارة المالية لدى المقترض. الفقرات (5)، (6)، (7) حصلت على أقل ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: ارتفاع الالتزامات على العملاء والاقتراض من أكثر من جهة، انحراف في سلوكيات المقترض الاجتماعية، الاعتماد على سمعة ومعرفة العميل دون اجراء التحليل الائتماني بشكل علمي.

أسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك؟

جدول (6): المؤشرات الاحصائية الوصفية لأسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
7	ارتفاع حجم القروض المتعثرة يقلل من ربحية البنك	3.06	1.42	61.2	1	متوسطة
4	تأخر الرواتب يزيد من التعثر على القروض	3.06	1.44	61.2	2	متوسطة
2	البيئة المحيطة والتي لها علاقة بالوضع السياسي والركود الاقتصادي	3.03	1.39	60.6	3	متوسطة
8	طول فترة الاسترداد او تعثر السداد يعرض البنك لمشاكل في السيولة ويزعزع ثقة المودعين	3.00	1.39	60.0	4	متوسطة
3	توقف عمل المنشأة أو المؤسسة التي يعمل بها المقترض	2.97	1.35	59.4	5	متوسطة
5	الطلب على القروض يزيد عندما تكون الاوضاع السياسية والاقتصادية مضطربة	2.93	1.42	58.6	6	متوسطة
6	تغير وانخفاض الطلب على سلعة العميل	2.92	1.41	58.4	7	متوسطة
1	التغير في أسعار صرف العملات	2.92	1.46	58.4	8	متوسطة
	الدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك	2.99	1.41	59.8		متوسطة

تشير المعطيات في الجدول (6) أن أسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك كانت بدرجة متوسطة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك (2.99) بنسبة مئوية (59.8%)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.92 - 3.06). وأن الفقرات (4، 7، 2) حصلت على أعلى ثلاثة مراكز لأسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك، وتمحورت هذه الفقرات حول: تأخر الرواتب يزيد من التعثر على القروض، ارتفاع حجم القروض المتعثرة يقلل من ربحية البنك، البيئة المحيطة والتي لها علاقة بالوضع السياسي والركود الاقتصادي. في حين أن الفقرات (1، 6، 5) قد حصلت على أقل ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: التغير في أسعار صرف العملات، تغير وانخفاض الطلب على سلعة العميل، الطلب على القروض يزيد عندما تكون الاوضاع السياسية والاقتصادية مضطربة.

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين؟

جدول رقم (7): المؤشرات الاحصائية الوصفية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
5	زيادة التراخيص الممنوحة لفتح البنوك تزيد من نسبة التعثر	3.08	1.51	61.6	1	متوسطة
2	عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص الديون المشكوك في تحصيلها	2.99	1.53	59.8	2	متوسطة
1	ضعف دور سلطة النقد في التفتيش الميداني	2.96	1.46	59.2	3	متوسطة
4	عدم ملاحقة المتعثرين المحكوم عليهم في بعض المناطق الجغرافية	2.95	1.47	59.0	4	متوسطة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
6	طول الفترة التي يحتاجها القضاء للبت في قضايا التعثر تشجع البعض على عدم السداد	2.94	1.42	58.8	5	متوسطة
3	ضعف النظام القضائي	2.87	1.43	57.4	6	متوسطة
	الدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين	2.97	1.47	59.4		متوسطة

تشير المعطيات في الجدول (7) أن أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين (2.97) بنسبة مئوية بلغت (59.4%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.87 - 3.08).

يتضح من الجدول (7) أن الفقرات (5، 2، 1) قد حصلت على أعلى ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: زيادة التراخيص الممنوحة لفتح البنوك تزيد من نسبة التعثر، عدم الالتزام بتعليمات سلطة النقد بخصوص الديون المشكوك في تحصيلها، ضعف دور سلطة النقد في التفتيش الميداني. في حين أن الفقرات (3، 6، 4) قد حصلت على أقل ثلاثة مراكز بالنسبة لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين، وقد تمحورت هذه الفقرات حول: ضعف النظام القضائي، طول الفترة التي يحتاجها القضاء للبت في قضايا التعثر تشجع البعض على عدم السداد، عدم ملاحقة المتعثرين المحكوم عليهم في بعض المناطق الجغرافية.

• السؤال الرئيس الثالث: ما الآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه؟

جدول (8): المؤشرات الاحصائية الوصفية لمعرفة الآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
8	تحويل ملفات المتعثرين إلى الدوائر المختصة للمتابعة القانونية	3.12	1.50	62.4	1	متوسطة
9	مساعدة العملاء في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع	3.11	1.40	62.2	2	متوسطة
1	عدم منح المقرض مبالغ تفوق إمكانياته على التسديد	3.11	1.48	62.2	3	متوسطة
6	متابعة القرض والمقرض منذ المنح حتى التسديد الكامل (مكالمات زيارات الخ)	3.07	1.36	61.4	4	متوسطة
4	تدريب موظفي التسهيلات في مجالي المنح والتحصيل	3.04	1.47	60.8	5	متوسطة
5	عمل تقارير دورية لمراقبة جودة المحفظة الائتمانية	3.03	1.35	60.6	6	متوسطة
2	التأكد من صرف القرض في الغرض الذي طلب من أجله	3.02	1.47	60.4	7	متوسطة
7	صرف القرض على دفعات وليس على دفعة واحدة لضمان صرفه في الهدف الصحيح منه	3.00	1.38	60.0	8	متوسطة
3	تحديد صلاحيات منح القروض وفق أسس صحيحة	2.98	1.39	59.6	9	متوسطة
11	اللجوء إلى المتابعة القضائية بعد استنفاد جميع الطرق الودية	2.96	1.34	59.2	10	متوسطة
10	اقتران دراسة طلب القرض بالزيارة الميدانية للعميل	2.96	1.44	59.2	11	متوسطة
	الدرجة الكلية للآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه	3.04	1.42	60.8		متوسطة

تشير المعطيات في الجدول (8) أن الآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه كانت بدرجة متوسطة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.04) بنسبة مئوية بلغت (60.8%)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.96 - 3.04).

3.12 - وأن الفقرات (8، 9، 1) قد حصلت على أعلى ثلاثة مراكز للأليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه، وتمحورت هذه الفقرات حول: تحويل ملفات المتعثرين إلى الدوائر المختصة للمتابعة القانونية، مساعدة العملاء في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع، عدم منح المقرض مبالغ تفوق إمكانياته على التسديد. الفقرات (10، 11، 3) حصلت على أقل ثلاثة مراكز بالنسبة للأليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه، وتمحورت هذه الفقرات حول: اقتران دراسة طلب القرض بالزيارة الميدانية للعميل، اللجوء إلى المتابعة القضائية بعد استنفاد جميع الطرق الودية، تحديد صلاحيات منح القروض وفق أسس صحيحة.

11- مناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول: ما هو واقع التعثر في البنوك الفلسطينية؟

تبين أن تحليل المخاطر ذات العلاقة بالمحفظة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين تراجع نسبة التعثر في العام (2017) إلى (6.6%) من إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة لهذا القطاع مقارنة مع (7.9%) في العام (2016)، علماً بأن قيمة القروض المتعثرة لهذا القطاع قد بلغت (90.0) مليون دولار، من ناحية ثانية ورغم أن نسبة التعثر في المحفظة الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع تشكل نحو (1.4%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص المقيم في العام (2017) مقارنة مع (1.5%) في العام (2016) إلا أنها تشكل نحو (48.4%) من إجمالي الائتمان المتعثراً لدى المصارف البالغ (186.0) مليون دولار في نهاية العام (2017) مقارنة مع (53.2%) في العام (2016)، وان حجم ونسب التعثر في اقطاع المصرفي أصبحت بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة (2014-2018). يرى الباحثان أن هذا المستوى من التعثر يستدعي مراقبة ومتابعة التطورات في هذه المحفظة عن كثب، وخصوصاً على مستوى الأنشطة والقطاعات، كون المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه المشاريع تحتل وزناً كبيراً على مستوى المخاطر الائتمانية للجهاز المصرفي ككل، إضافة إلى تفاوتها من عام إلى آخر ومن نشاط اقتصادي لآخر، مع استمرار تركيزها في قطاعات معينة دون غيرها، كالتجارة التي بقي التعثر فيها مهيماً بدرجة أكبر من غيرها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهين وربيعي (2019).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني: ما أهم أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية؟

أظهرت النتائج أن أهم أسباب تعثر القروض في البنوك الفلسطينية كانت الأسباب المتعلقة بالمقرض نفسه حيث احتلت المركز الأول من حيث أسباب تعثر القروض بوزن نسبي (74.8%)، وفي المركز الثاني أسباب التعثر المتعلقة بالبنوك بوزن نسبي (60.4%)، وفي المركز الثالث أسباب التعثر التي تكون خارجة عن إرادة المقرض والبنك بوزن نسبي (59.8%)، أخيراً أسباب التعثر المتعلقة بالأنظمة والقوانين بوزن نسبي (59.4%). والمتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض بنسبة مئوية بلغت (63.6%) أي بدرجة متوسطة.

يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المقرض يلزم نفسه بالتزامات مالية تفوق قدرته على السداد، والبنك لا يعلم بالتزامات المقرض المالية التي لا تظهر عند قيامهم بالاستعلام عنه في سلطة النقد، لأن المقرض يكون قد اصدر شيكات أو التزامات مالية دون سندات لا تظهر في الاستعلام الائتماني، كذلك سوء الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بسبب ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يتحكم في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، أيضاً قلة القوانين المتعلقة بالقروض والبطء في تنفيذ قرارات المحاكم، كما أن المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية تعتبر ملاذاً للهاربين من تسديد التزاماتهم المالية.

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك؟

أظهرت النتائج أن أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالبنوك كانت بدرجة متوسطة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.02) بنسبة مئوية بلغت (60.4%).

يعزو الباحثان ذلك إلى التنافس بين البنوك في كسب العملاء والمقترضين، كذلك التنافس فيما بينها في منح العميل طالب القرض التسهيل المطلوب بشروط وضمائم أقل أو بأسعار فائدة أقل من المنافس، كما أن العلاقات والمعارف لها دور في عدم تقديم موظف التسهيلات المعلومات المالية الحقيقية عن المقترض، كذلك ضعف البحث والاستفسار عن وضع المقترض الائتماني وسلامته الائتمانية التي قد تؤدي إلى التعثر، إضافة لسعي موظفي الإقراض في تحقيق الأهداف البيعية المطلوبة منهم بأسرع وقت ممكن. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة حديدو (2018)، ودراسة بوزيان (2015)، ودراسة أبيش (2015).

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه؟

أظهرت النتائج أن أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالمقترض نفسه كانت بدرجة كبيرة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.74) بنسبة مئوية بلغت (74.8%).

يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى كثرة الالتزامات المالية التي تكون على المقترض والتي تكون عبارة عن شيكات أو كمبيالات، حيث أنها لا تظهر عند قيام البنك بالاستعلام الائتماني عن المقترض لدى سلطة النقد ولا يمكن معرفة قيمتها الحقيقية لأن المقترض لا يفصح عنها في أغلب الأوقات أو تكون طويلة الأجل أو غير مستحقة فلا يظهر المقترض أي اهتمام لها عند طلب تسهيل نقدي حالي مما يسبب تعثر سداد المقترض للقروض بسبب كثرة الالتزامات عليه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهين وربيعي (2019)، ودراسة أبيش (2015).

أسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك؟

أظهرت النتائج أن أسباب تعثر القروض التي تكون خارجة عن إرادة المقترض والبنك كانت بدرجة متوسطة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.99) بنسبة مئوية بلغت (59.8%).

يعزو الباحثان ذلك إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي بسبب القرصنة الإسرائيلية على أموال الشعب الفلسطيني، كذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الفلسطيني لإجباره على قبول صفقة القرن، وهذا أدى إلى عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على دفع الرواتب كاملةً، وهذا بدوره أثر على عمل المنشآت والمشاريع، كذلك سوء الإدارة المالية للمقترضين إضافة إلى غياب أي دعم حكومي أو غير حكومي للمنشآت الصغيرة وغياب الأمن الوظيفي في القطاع الخاص. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهين وربيعي (2019)، ودراسة بن مداني (2017)، ودراسة أبيش (2015).

أسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين؟

أظهرت النتائج أن أسباب التعثر التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين كانت بدرجة متوسطة، بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لأسباب تعثر القروض التي لها علاقة بالأنظمة والقوانين (2.97) بنسبة مئوية بلغت (59.4%).

يعزو الباحثان ذلك إلى ضعف الجهاز التنفيذي للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحديدًا في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، بحيث تشكل ملاذًا آمنًا للمطلوبين للعدالة، مما يؤدي إلى وجود مشكلات في ملاحقة المتعثرين وإجبارهم على التسديد، أو هيكله ديونهم، أو الحجز على ضماناتهم، كما أن طول فترة المحاكمات داخل

المحاكم الفلسطينية، وعدم وجود محاكم مختصة بالإقراض، وتأخر التنفيذ وعدم الفصل الواضح بين المحاكم المدنية والمحاكم التجارية في فلسطين، كل ذلك يؤدي إلى التعثر.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثالث: ما الآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه؟ أظهرت النتائج أن الآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للآليات المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منه (3.04) بنسبة مئوية بلغت (60.8%). يعزو الباحثان ذلك إلى أن الآليات المقترحة لمعالجة التعثر لم تلق الأهمية الكبيرة من قبل البنوك للحد من تعثر القروض، حيث أن البنوك ومن خلال النتائج السابقة تبين أن أهمها الأول منح القروض للتفوق على المنافسين، فهم يقومون بمنح المقرض مبالغ بأقساط شهرية تفوق قدرته على التسديد، والتي تؤدي إلى تعثره في سداد أقساطه، وهذا يتطلب التزام المانحين بسياسية الائتمان العادل المقررة من سلطة النقد والاعتماد على البيانات الحقيقية لدخل المعتمد المثبتة بكل الوسائل الممكنة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة شاهين وربيعي (2019).

12- الاستنتاجات:

1. تبين من خلال نتائج الدراسة ومن خلال البيانات المنشورة عن سلطة النقد، بأن أكثر القروض المتعثرة كانت في قطاع التجارة وأقلها في القطاع العام.
2. تبين من خلال نتائج الدراسة بأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني أدت إلى تعثر القروض خلال السنوات الأخيرة وفق معطيات العام 2018.
3. تسرع البنوك في منح القروض دون التأكد من قدرة المقرض على السداد، وعدم متابعة المقرض بعد منحه القرض في التنفيذ، وذلك لتحقيق الفائدة والأرباح ومنافسة البنوك الأخرى أدى إلى تعثر القروض.
4. إلزام المقرض نفسه بالتزامات مالية أكبر من دخله وقدرته على السداد، كذلك عدم دقة البيانات المالية والائتمانية التي يقدمها للبنك.
5. ضعف القوانين والأنظمة التي تحفظ للبنوك استرداد أموالها وذلك لكثرة الإجراءات القانونية وطول مدة بت المحاكم في القضايا ذات الصلة.
6. تجاهل الموظفين والمسؤولين عن منح التسهيلات لكثير من الشروط الواجب توفرها لمنح القرض وذلك من أجل تحقيقهم للأهداف البيعية الملقاة على عاتقهم.

13- التوصيات والمقترحات.

1. إنشاء إدارات وأقسام خاصة بالتعامل مع القروض المتعثرة تتكفل دراسة المقرض من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القروض.
2. عدم الاعتماد على الضمانات عند منح قرار الإقراض، وأن يكون مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع.
3. اعتماد المعايير العلمية في منح القروض خاصة عند تقييم المشاريع الاستثمارية التي تسمح بمعرفة مدى إمكانية تغطية المشروع لتكاليفه.
4. متابعة حركة حساب العميل والتأكد من استخدام المبلغ المقرض في الغرض المحدد.
5. إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.
6. التزام المصارف بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، والعمل على استحداث إدارة للمخاطر المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص.

14-المصادر والمراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- إبراهيم، محمد علي. (2017). "المخاطر التي تواجه التمويل المصرفي الاسلامي واثرها في الاداء المالي للمصارف السودانية " الفترة 2003-2015". رسالة ماجستير.
- ابو دية. 2016. " دور الائتمال المصرفي والشمول المالي في الاقتصاد الفلسطيني ". دراسة ماجستير. الجامعة الاسلامية - غزة.
- أبيش، بلال. (2015). إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. تقرت (BNA)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- الامين، ماهر. الدغيم، عبد العزيز. انجرو، ايمان. (2006). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مكتبة جامعة تشرين. سوريا.
- بن مداني، صديقة. (2017). انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر. رسالة ماجستير منشورة. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- بوزيان، الكاملة. (2015). تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR وكالة بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- بيانات سلطة النقد الفلسطينية. 2018.
- جمعية البنوك الفلسطينية.
- حديدو، مريم. (2018). إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. الجزائر.
- الداود، ناصر. (2015). إعادة التمويل. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الخامس عشر للهيئات الشرعية. المملكة العربية السعودية.
- زايدة، دعاء. (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.
- سعيد، عفراء. عبد الجبار، عبد الجبار. (2008). إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل معالجته. جامعة بغداد. العراق.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2018). إدارة الأبحاث والسياسات النقدية. النشرة الاحصائية. ع(88).
- شاهين وربعي. (2019). بحث منشور بعنوان: " القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها وسبل علاجها ". المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية. ISSN 1626-9185. الاردن.
- شاهين، علي، ومطر، جهاد. (2011). نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين. (دراسة تطبيقية) مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين. 25(4): 153-185.
- الظاهر، مفيد. (2007). العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية.
- عبد الجواد، إسلام. الظاهر، مفيد. (2007). العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2018). البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الابراهيمية، ص102.

- عثمان، محمد داود. (2013). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- لزرق، احلام. (2019). القروض المتعثرة (الأسباب وطرق العلاج) دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فرع المسيلة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. (ماس، 2016). " الشمول المالي في فلسطين.
- مكحول، باسم. (2011). ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية. شراكة.
- موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps.
- ناصر، سليمان. (2012). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- النويري، إيمان. (2010). التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- هبال، عادل. (2012). إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر، الجزائر.
- هيكل عجمي، رمزي ياسين أرسلان. (2019). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل لمنشر، الطبعة الأولى، عمان. 2019، ص 132.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Doležal, J. & Šnajdr, J. & Belás, J. & Vincúrová, Z. (2015). Model of the loan process in the context of unrealized income and loss prevention. Journal of International Studies. Vol. 9, No 1, pp. 43-59.
- Messai, A., Jouini F., (2013). Micro and Macro Determinants of Non-Performing Loans, international journal of economic and financial issues, vol 3, no 4. Tunisia.
- Nir, K. (2013). Non-Performing Loans in CESEE: Determinants And Macroeconomic Performance, international monetary fund.